ملخّص كتاب

# التحولات في إسرائيل وتأثيرها في سياساتها تجاه العرب والفلسطينيين

## ندوات 77

يعدّ هذا الكتاب حصيلة ندوة علمية عقدها مركز دراسات الشرق الأوسط– الأردن في عمان يوم السبت الموافق 2019/9/28 بعنوان "التحولات في إسرائيل وتأثيرها في سياساتها تجاه العرب والفلسطينيين" بمشاركة نخبة من السياسيين والخبراء والأكاديميين الأردنيين والفلسطينيين.

يتناول الكتاب أبرز التحولات السياسية والأمنية والاقتصادية الحاصلة في إسرائيل خلال السنوات العشرة الأخيرة 2009–2019، حيث يدرس هذه التحولات وتأثيرها في سياسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين والدول العربية، كما يقدم توصيات في إطار تأسيس رؤية لكيفية التعامل مع هذه السياسات الإسرائيلية على المستويين الشعبي والرسمي الفلسطيني والعربي، بما يخدم الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ويحقق أهداف مشروع النهضة العربية ويحميها من الأخطار المحدقة بها.

ويتناول الكتاب هذه التحولات في ثلاثة أبواب، تحتوي في مجموعها على خمسة فصول. في **الباب الأول** والذي يتناول "التحولات **السياسية** في إسرائيل وتأثيرها في سياساتها تجاه العرب والفلسطينيين"، يوضح **الفصل الأول** والمعنون بـ "التحولات السياسية في إسرائيل: صعود اليمين الجديد حزب الليكود أنموذجا" أن سيطرة كتلة اليمين في إسرائيل تأسست خلال العقدين الأخيرين وهي في طريقها للهيمنة، بمعنى فرض تغييرات جذرية على النظام السياسي بقاعدة اجتماعية وشعبية مساندة للقيادات والأفكار والسياسات اليمينية المتطرفة.

يوضح الكتاب أن إسرائيل تشهد في العقد الأخير إعادة إنتاج تيار اليمين نحو ما تسميه الأدبيات السياسية بـ "اليمين الجديد"، وهو ما يعتبر تحولاً داخل منظومة اليمين التقليدي في إسرائيل، مع أنه لم يحدث قطيعة كاملة معها، ففي الوقت الذي حافظ فيه على بعض توجهات اليمين التقليدي، إلا أنه تبنى توجهات جديدة لم تكن حاضرة في خطابه. وبالحديث عن توجهات اليمين الجديد في إسرائيل والظروف التي أنتجته، يخلص الكتاب إلى أن هذه التصورات تدمج بين تصورات قومية مقطوعة عن تصورات ليبرالية رفعها اليمين التقليدي في الشأن المدني– السياسي من جهة، وبين توجهات دينية ترى في الدين جزءا لا يتجزأ من منظومة فكره من جهة أخرى، وعلاوة على ذلك، فإن اليمين الجديد كان نتاج تحولات اجتماعية–

ديمغرافية في المجتمع الإسرائيلي التقت مع تحولات فكرية في اليمين القومي والديني في أعقاب حرب عام 1967، فالتحولات الاجتماعية– ديمغرافية إلى جانب التحولات الفكرية المدعومة بتحولات في البيئة الإقليمية والدولية (ومنها العولمة وثقافة السوق) أنتجت ما يمكن تسميته باليمين الجديد في إسرائيل.

ويستكمل الكتاب استعراض أهم التغيرات التي حصلت في قيادات حزب الليكود، الحزب الحاكم في إسرائيل وأبرز أحزاب اليمين فيها، والذي يمر منذ سنوات بتحولات سياسية واجتماعية داخلية تغيره من الداخل من جهة، وتحدث تحولات في خطابه من جهة أخرى. ومن أبرز نقاط الاختلاف التي يظهرها الكتاب بين النخب الجديدة والقديمة في حزب الليكود هو الاختلاف في النظر إلى حقوق الفلسطينيين، ففي حين تشترك النخب الجديدة في الليكود مع النخب القديمة بفكرة "أرض إسرائيل الكاملة"، إلا أنها تختلف معها بالنسبة للحقوق المدنية والسياسية للفلسطينيين، فالنخب القديمة تريد إعطاء الفلسطينيين حقوقاً سياسية ومدنية فردية كاملة في إطار السيادة اليهودية على الأرض، بينما تؤسس النخب الجديدة فعليا لنظام ابرتهايد يجسد إبقاء السيطرة الإسرائيلية على الأرض وضم مناطق من الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية وحرمان الفلسطينيين من أي حقوق سياسية ومدنية متساوية وكاملة.

وفي ضوء ذلك يخلص الكتاب من خلال دراسة وتحليل نتائج انتخابات الكنيست على مدى السنوات الماضية (شباط/ فبراير 2013، آذار/ مارس 2015، نيسان/ أبريل 2019) إلى أن حزب الليكود تحول إلى ما يمكن أن يطلق عليه "حزب الشعب"، حيث أنه الحزب الوحيد الذي يتواجد في كل الطبقات والقطاعات الاجتماعية في المجتمع اليهودي، على عكس معسكر اليسار الذي ينحسر حضوره في الطبقة الوسطى المدنية العليا فقط، بالإضافة إلى قدرته على تهميش دور المكانة الاقتصادية– الاجتماعية للناخبين في خياراتهم الانتخابية في المجتمع اليهودي، دون إلغائها نهائيا. كما يخلص الكتاب إلى أن التنافس الحقيقي يغيب عن تشكيل الحكومة بين الأحزاب الإسرائيلية، فمنذ انتخابات عام 2013 ينفرد الليكود بتشكيل الحكومة دون منافس، مما يعزز من تشكّل المشهد السياسي والحزبي الإسرائيلي كنظام حزبي مهيمن.

وفي **الفصل الثاني** من الباب الأول، واستكمالاً للحديث عن التحولات السياسية في إسرائيل، يؤكد الكتاب على أن الساحة السياسية في إسرائيل شهدت مجموعة من التحولات الرئيسة، من أبرزها زيادة تفكك الحركات والأحزاب السياسية وتشرذمها، وظهور حالة من تأثير الأحزاب الصغيرة والمتوسطة على تشكيل الحكومات الإسرائيلية غير المتجانسة، وغياب الدور الفعال للقيادات الكارزمية والتاريخية، وصعود التيار الديني القومي في إسرائيل وازدياد تأثيره على السياسة الإسرائيلية، وانحسار دور المؤسسة العسكرية لصالح القوى اليمينية والدينية في النظام السياسي، مع تراجع ثقة الإسرائيليين بالسلطة ومؤسساتها الرسمية سواء

التنفيذية أو التشريعية.

كما يشير الكتاب إلى أثر هذه التحولات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين والعرب، ومنها تغيرات جذرية في وسائل الصراع بين العرب وإسرائيل، وإضعاف إمكانية نشوب حروب واسعة في المنطقة، والاتجاه لتحويل الصراع من إطاره العربي إلى نزاع إسرائيلي– فلسطيني، وتعميق سياسة التمييز ضد الشعب الفلسطيني ومصادرة حقوقه وتهويد أراضيه المحتلة، وشرعنة الاستيطان الذي بدأ بابتلاع أراضي المناطق المحتلة عام 1967، وتهميش دور العرب الفلسطينيين في إسرائيل، والذين يشكلون حوالي 20% من سكانها، وتصاعد التهديدات الإسرائيلية بسلب حقوقهم المدنية، مع تعاظم الهجمة التهويدية على القدس وازدياد الانتهاكات الإسرائيلية لها، وإلغاء حق العودة للاجئين، ومحاولة تصفية دور وكالة (الأونروا) استنادا إلى دعم أمريكي في ظل سياسة الرئيس الأميركي دونالد ترامب المؤيدة لأطماع الحكومة الإسرائيلية اليمينية.

وفي ضوء النظرة العامة التي يقدمها الكتاب للتحولات الحاصلة في السياسات الإسرائيلية في المنطقة وتأثيرها في طبيعة الصراع العربي– الإسرائيلي وفي مستقبل المنطقة ككل، يختم الفصل الثاني بطرح مجموعة من المبادئ والتوصيات التي تساهم في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وأبرزها: (1) تحديد طبيعة الصراع في المنطقة كصراع وجودي وحضاري ذي أبعاد سياسية ودينية واقتصادية واجتماعية، وليس كصراع على حدود أو مناطق متنازع عليها، وبناء الاستراتيجية العربية على هذا الأساس، (2) العمل على تكريس الديمقراطية وحقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني والعربي لكسب التأييد الدولي للحقوق الفلسطينية بما فيها الحق في تقرير المصير، (3) العمل على استمرار أعمال المقاومة للاحتلال الاسرائيلي بكافة أشكالها في المنطقة، وحتى يشعر المحتل بأنه يدفع ثمن احتلاله لأراضي الغير بالقوة، انطلاقاً من أن المقاومة حق مشروع، وأن اسرائيل لن تقدم أي تنازلات إلا إذا أُجبرت على ذلك.

أما **الباب الثاني** من الكتاب، وهو بعنوان "التحولات **الأمنية** في إسرائيل وتأثيرها في سياساتها تجاه العرب والفلسطينيين"، فيطرح في فصلَين أهم التحولات الأمنية والعسكرية الحاصلة في إسرائيل خلال السنوات العشرة الأخيرة 2009– 2019، مع تأكيده في **الفصل الأول** على أنه لا يمكن التعامل مع هذه التحولات انطلاقاً من عام 2009؛ حيث أتت هذه التحولات نتيجةً لتفاعل العديد من العوامل العسكرية والسياسية والأمنية المركبة منذ ما جرى في حرب لبنان في تموز/ يوليو عام 2006، وبعدها زيادة نفوذ حركة "حماس" في الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي ساهم في تعزيز مخاوف إسرائيل تجاه أمنها الداخلي، حيث إن الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية مصممة في الأساس لمواجهة الجيوش النظامية والتهديد الخارجي؛ فاستنتجت إسرائيل بعد حربي لبنان عام 2006 وغزة عام 2014 أن فائض القوة لديها لا يحسم المعركة، واتجهت نحو إدارة جديدة للصراع والتركيز على تطوير القوة الدفاعية، وهو ما شكّل تحديا أمنيا وعسكريا لم يستطع الجيش الإسرائيلي

حسمه حتى تاريخ اصدار هذا الكتاب 2020.

كما يؤكد الكتاب أن الربيع العربي عام 2011 قد أربك صانع القرار الإسرائيلي تحسبا من نجاح الشعوب العربية في التقدم نحو الديمقراطية والحرية، كما كان الاتفاق النووي بين الولايات المتحدة والدول الكبرى من جهة وإيران من جهة ثانية محطة لتحولات أمنية جديدة لدى إسرائيل.

ويخلص الكتاب إلى أن إسرائيل، ومعها الدول الكبرى، انتقلت استراتيجيا من مرحلة مواجهة سياسات الدول العربية المعادية لها إلى التأثير في رسم مصائر بعض هذه الدول والتأثير في سياساتها، ولم تعد إسرائيل مهتمة بردود الفعل العربية الرسمية تجاه سياساتها، بل باتت تركز على الصراع مع الكيانات والقوى الفاعلة من غير الدول، وخصوصا المقاومتين الفلسطينية واللبنانية.

وللتأسيس لرؤية للتعامل مع التحولات الأمنية الإسرائيلية شعبيا ورسميا، يوصي الكتاب في هذا الفصل بتبني عدد من الأدوات على المستوى الرسمي، من أبرزها إنجاز المصالحة الفلسطينية على المستوى الفلسطيني الرسمي، ومراجعة دور السلطة الفلسطينية في التنسيق الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي، واستعادة دور منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيلها لتكون رافعة للنضال الفلسطيني رسميا وشعبيا، وإجراء الانتخابات المستحقة لرفد قيادة السلطة ومؤسساتها بطاقات جديدة، وإيجاد وسيلة لفك ارتباط الاقتصاد الفلسطيني واعتماده على دولة الاحتلال.

وعلى المستوى الشعبي يدعو الكتاب إلى تشبث الشعب الفلسطيني بأرضه مهما واجه من ضغوطات وإغراءات إسرائيلية، مع رفع كلفة الاحتلال على إسرائيل بمسيرات شعبية حاشدة وإضرابات واحتجاجات دائمة، وبناء وتعزيز المؤسسات الشعبية لتكون بدورها حاضنة لنضال فلسطيني شعبي في مواجهة الاحتلال.

أما على المستوى الرسمي والشعبي العربي فيوصي الكتاب بتأمين مناعة إقليمية واستقرار سياسي وتكامل اقتصادي بين أجزاء الوطن العربي، وتعزيز آليات وقواعد العمل المشترك، بما فيها القدرة الدفاعية لوقف الاختراقات الخارجية للجسم العربي، وتمتين العلاقات بين وحدات النظام العربي وبما يتطلبه ذلك من توجه للحوار الداخلي والتفاوض وحل الخلافات وإنهاء الصراعات الدائرة بين الدول العربية.

وفي **الفصل الثاني**، يؤكد الكتاب على أن التفكير الإسرائيلي يقدّم الأمن على السلام، وهو ما ينعكس على سياسات إسرائيل في تعاملها مع العرب والفلسطينيين، وحتى على الدوائر الإقليمية والدولية الأوسع، بالإضافة إلى أن إسرائيل تعتمد سياسة الحلول المؤقتة واليومية، وتعمل في المقابل على تأجيل الحلول الحقيقية مع الفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة والداخل الفلسطيني (المواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة منذ عام 1948، والخاضعين للحكم الإسرائيلي الكامل)، ومنها استمرار التنسيق الأمني مع السلطة،

وتحسين الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية.

يرتكز الفصل الثاني على عام 2006 بوصفه بداية للتحولات الأمنية الإسرائيلية خلال العقدين الأخيرين؛ حيث تحولت إسرائيل من حالة الهجوم والمباغتة إلى حالة حماية جبهتها الداخليه والدفاع عنها، وقد عززت الحروب على قطاع غزة وما رافقها من تحول "العدو" (بالنسبة لإسرائيل) إلى القوى الفاعلة من غير الدول، هذه التحولات، بالإضافة إلى الدور الكبير الذي لعبه الربيع العربي في فرض واقع أمني جديد على إسرائيل حتّم عليها إعادة النظر في علاقاتها مع الأنظمة الرسمية العربية المعرضة لهذه التحولات والتقلّبات، وفي المقابل أهمية وكيفية التعامل مع الشعوب العربية، وهو تحدٍّ جديد لم تكن إسرائيل مستعدّة له.

ويطرح الكتاب احتمال لجوء إسرائيل إلى حرب من نوع جديد تمرست فيها، وهي حرب السايبر Cyber War التي قد تسهم في إحداث حالات من البلبلة في حال استخدامها، خصوصا أن قوى سياسية عربية وإقليمية، وحكومات عربية متواضعة من حيث القدرات والثروات، تملك قدرا من المخزون التكنولوجي الذي يمكن أن يهدد الأمن الإسرائيلي، حسب تقديرهم.

ويقدم الكتاب في ختام الفصل الثاني من هذا الباب توصيات لصانع القرار الفلسطيني والعربي، أبرزها: تعميق الدراسات والأبحاث بالتغييرات الحاصلة في الحروب وجبهات القتال في المنطقة، بما في ذلك حرب الطائرات المسيرة والحرب السيبرانية وتداعياتها مستقبلاً، وإعادة تفعيل الأمن الجماعي العربي بتشكيل هيئة سياسية وعسكرية تتابع المستجدات الإقليمية والدولية المؤثرة على واقع الحال في المنطقة.

وفي **الباب الثالث** يناقش الكتاب أبرز "التحولات **الاقتصادية** في إسرائيل وتأثيرها في سياساتها تجاه العرب والفلسطينيين"، حيث يؤكد أن النظام الاقتصادي الإسرائيلي يتميز بدرجة عالية من المركزية خصوصا في ظل سيطرة الحكومة على الموارد، مع ارتباط هذا الاقتصاد بشكل وثيق بالسياسة التوسعية المبنية على أيديولوجية قومية دينية، ويؤكد الكتاب أن الاقتصاد الإسرائيلي يؤثّر بشكل مباشر وجوهري على الفلسطينيين ضمن حياتهم اليومية، وفي نطاق أوسع على العرب، حيث إنه يرتبط بتداعيات ومآلات السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

كما تمثّل التحول خلال العقد الأخير بالتعهد بضم المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس إلى سيادة إسرائيل، وخصوصا غور الأردن وشمال البحر الميت نظرا لقيمتها الأمنية والاقتصادية العالية.

وفي سياق تأثير هذه التحولات على الفلسطينيين، يبين الكتاب بأن حكومة نتنياهو أوقفت، منذ تشكيلها عام 2009، أموال المقاصة الفلسطينية بشكل متقطع وربطتها بأحداث سياسية، ومع نهاية عام 2018 وبداية عام 2019، أوقفت الحكومة الأمريكية جميع المساعدات المالية للفلسطينيين باستثناء الأمنية منها، واقتطعت الحكومة الإسرائيلية جزءا من أموال المقاصة لتسديد ديون خدمات على السلطة الفلسطينية(

كهرباء، ماء ...)، مما أدى إلى وقف تحويلاتها كليًا، الأمر الذي جمد حوالي 70% من إيرادات السلطة الفلسطينية، وقلّل صرف رواتب الموظفين الحكوميين إلى النصف، وأدى إلى تخفيض الخدمات وانخفاض الحركة الشرائية في الأسواق الفلسطينية.

وقد عزّز التناغم بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو من خضوع الاقتصاد العربي عموما، والفلسطيني خصوصا، لسياسة العصا والجزرة؛ حيث أصبحت إسرائيل تضطلع بدور أكثر فاعلية في توجيه المساعدات الأمريكية وسياسة العقوبات الاقتصادية، سواء تجاه الفلسطينيين أو العرب، مع فتح آفاق جديدة لبيع منظومات التكنولوجيا ومعدات تحلية المياه الإسرائيلية إلى أسواق خليجية وعربية وأفريقية.

ويخلص الكتاب في نهاية هذا الفصل إلى أن جميع الحلول لإنعاش الوضع الاقتصادي الفلسطيني تبقى حلولاً مؤقتةً بصرف النظر عما يمكن أن تقدمه للفلسطينيين، إلاّ إذا تحقّق الاستقلال السياسي، والذي يعتبر شرطَ تحسين حياة الفلسطينيين ومدخلَه.

ويقدم الكتاب في نهاية هذا الفصل عددا من التوصيات للحكومات الفلسطينية والعربية وأصحاب التأثير في القرار من غير الرسميين، أبرزها: (1) الابتعاد الكلي عن إقامة علاقات اقتصادية بين العرب وإسرائيل، لأن العائد على الاستثمار من هذه العلاقات الاقتصادية هو سياسي وذو تكلفة مرتفعة، خاصة مع وجود الكثير من البدائل الدولية عن المنتج الإسرائيلي يمكن الاعتماد عليها، (2) ضرورة قيام الحكومة الفلسطينية وبعض الدول العربية بتطوير نهج اقتصادي يعتمد أساساً على المصادر المحلية المتاحة لتتمكن من الاستغناء عن المساعدات الأمريكية غير الضرورية، (3) تفعيل شبكة الأمان المالية العربية للسلطة الفلسطينية والتي تم التأكيد عليها في أكثر من مؤتمر قمة واجتماع وزاري عربي، وذلك لتعزيز قدرة السلطة على القيام بواجباتها تجاه المواطنين، وتعزيز صمودهم وتخفيف هيمنة اسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني، (4) صياغة وتنفيذ مبادرات من رجال الأعمال والنخب الاقتصادية في مناطق السلطة الفلسطينية وداخل الخط الأخضر(الأراضي المحتلة عام 1948) لتعزيز الروابط الاقتصادية بينهما، وللمساهمة في تحرير الاقتصاد الفلسطيني من جزء مهم من الهيمنة الإسرائيلية التي غالبا ما يتم توظيفها لأغراض سياسية.

وبعد مناقشة الكتاب للتحولات السياسية والأمنية والاقتصادية في إسرائيل 2009– 20219 وتأثيرها في السياسات الإسرائيلية تجاه العرب والفلسطينيين، يخلص الكتاب إلى أن أبرز هذه التحولات هو إعادة إنتاج تيار اليمين نحو ما تسميه الأدبيات السياسية بـ "اليمين الجديد"، وانحسار دور المؤسسة العسكرية لصالح القوى اليمينية والدينية التي فرضت سيطرتها على النظام السياسي والسياسات الإسرائيلية، وتراجع

الثقة بالسلطة ومؤسساتها الرسمية سواء على صعيد السلطة التنفيذية أو التشريعية، وتعزيز دور السلطة القضائية في محاسبة رجالات الدولة والسياسيين، واعتماد إسرائيل نظرية الأمن المطلق من خلال استخدام قدراتها التكنولوجية في ضرب أي أهداف تشكّل خطرا عليها في المستقبل، إضافة إلى ما شهدته إسرائيل خلال هذا العقد من تحولات ملحوظة في قيم المؤشرات الاقتصادية وفي الأنشطة الاقتصادية الاستيطانية، كما يخلص الكتاب أن لهذه التحولات تداعيات خطيرة على تعامل إسرائيل مع العرب والفلسطينيين، وخاصة على زيادة محاولات شرعنة الاستيطان والاستيلاء على الأراضي ورفض الوجود العربي في فلسطين، وإصدار مجموعة من القوانين العنصرية، وعلى تكريس القدرات الإسرائيلية العسكرية والأمنية للتعامل وإحكام السيطرة على الفلسطينيين، في ظل خيار عربي استراتيجي ووحيد هو السلام مع إسرائيل.

ويوصي الكتاب بناء على هذا التحليل بضرورة التمسك العربي بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني تحت جميع الظروف، وإلى ضرورة إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني، ومراجعة دور السلطة الفلسطينية في ظل تنكّر إسرائيل للاتفاقات في أوسلو، واستعادة دور منظمة التحرير في داخل فلسطين والشتات، والعودة إلى الشعب الفلسطيني ولبناء المؤسسات الديمقراطية، كما يؤكّد الكتاب على أهمية فك ارتباط الاقتصاد الفلسطيني مع دولة الاحتلال، وعلى رفع كلفة الاحتلال حتى لا تعيش إسرائيل بارتياح في إدارة الصراع مع الشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في استخدام كافة وسائل المقاومة المشروعة لمواجهة هذه السياسات التي تستهدف الشعب الفلسطيني والأمة العربية بشكل أوسع.